A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/860/Add.1
31 March 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ١٤٠ من جدول الأعمال

تمويل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

إضافـــة

١ - أذن مجلس الأمن بموجب قراره ٧٩٥ (١٩٩٢) المؤرخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ بنشر وجود للأمم المتحدة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وبموجب قراره ٩٨٣ (١٩٩٥) المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥، قرر مجلس الأمن أن تُعرف قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة باسم قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وقرر مجلس الأمن بموجب قراره ١١٤٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة أخيرة حتى ٣١ آب/ أغسطس ١٩٩٨، مع سحب العنصر العسكري عقب ذلك فورا.

٢ - وكما يبدو في الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام (A/52/805)، بلغ إجمالي الموارد المتاحة لقوة الانتشار الوقائي منذ بدئها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، ١٢٣,٣ مليون دولار، وبلغ إجمالي النفقات ١١٦,٨ مليون دولار، وقُيد مبلغ إجماليه ٥,٢ مليون دولار لحساب الدول الأعضاء، وحتى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٨، قسم مبلغ مقدر على الدول الأعضاء مجموعه ١١٥,٨ مليون دولار عن نفس الفترة، أي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وبلغت الاشتراكات المتلقاة لتلك الفترة ٨٣,٥ مليون دولار، مما نجم عنه عجز قدره ٣٢,٣ مليون دولار.

٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٤ من تقرير الأمين العام أن نفقات القوات قد سُددت بالكامل للبلدان المساهمة بقوات عن الفترة المنتهية في ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٧ وأن مبلغا مستحقا عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ قدره ٨,٣ مليون دولار لم يسدد للبلدان المساهمة بقوات.

150498 150498 98-09262

98-09262

الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧

٤ - يبين تقرير الأداء المالي لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (A/52/768) نفقات إجمالية قدرها ٥٠,٤ مليون دولار، مما أسفر عن رصيد غير مستعمل إجماليه ١,٣ مليون دولار. وتوصي اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٤ أدناه بأن يقيد ذلك الرصيد غير المستعمل لحساب الدول الأعضاء. ووفقا لما ذكره الأمين العام، نشأ الرصيد غير المستعمل أساسا عن البطء في نشر الموظفين المدنيين، وتوافر لوازم من مقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة، وزيادة الاعتماد على شبكة الاتصالات المملوكة للأمم المتحدة. وقد أبلغت اللجنة بناء على استفسارها، أن معدل الشواغر للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ كان ٢٦ في المائة للموظفين الدوليين و ١٥ في المائة للموظفين المحليين.

٥ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الرصيد غير المستعمل الذي يبلغ ١,٣ مليون دولار المشار إليه أعلاه قد سجل رغم التخفيض الذي أوصت به اللجنة ووافقت عليه الجمعية العامة وقدره ١,٠ مليون دولار، وهو علاوة وزيادة على استيعاب مبلغ قدره ٢٠٠ ٣٥٨ دولار في الميزانية لقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي ومبلغ ٨٠٠ ٩٢٢ دولار لإبقاء العنصر العسكري للقوة عند مستوى ٠٥٠ ١ فردا بدلا من قوام ٧٥٠ فردا المدرج في الميزانية، وتخصيص ١٠٠ ١٤٠ دولار للنفقات المتصلة بالفترة المالية السابقة. ولذلك يبدو للجنة أن التقديرات الأولية المقدمة من الأمين العام لميزانية قوة الانتشار الوقائي للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ كانت مبالغا فيها.

٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٨ من تقرير الأداء أن التزامات غير مصفاة تبلغ ١٠٠ ١٤٠ دولار فيما يتعلق بالنفقات المتصلة بالفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ سجلت في حسابات البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وتأسف اللجنة لأن تقرير الأداء لا يتضمن أي تفسير لعدم تسجيل هذا المبلغ على النحو الواجب في الفترة ذات الصلة. وتطلب اللجنة أن تقدم التقارير المقبلة عن أداء عمليات حفظ السلام تفسيرات كاملة لأسباب تسجيل النفقات في حسابات فترات الميزانية اللاحقة.

٧ - ويتضمن المرفق الأول لتقرير الأداء تحليلا تفصيليا للنفقات المقدرة التي يبلغ إجماليها ٥٠,٤ مليون دولار من حيث بند الميزانية والنفقات المتكررة وغير المتكررة؛ كما يقدم تحليلا للالتزامات غير المصفاة والوفورات والزيادات المسقطة حسب كل من بنود الميزانية. وتلقت اللجنة الاستشارية استكمالا للالتزامات غير المصفاة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧؛ وقد انخفض مجموع مقدار الالتزامات غير المصفاة، في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٨، من ٣٠,٨ مليون دولار إلى ١٨,٥ مليون دولار، يندرج أكبر اعتماد منها (١٤,١ مليون دولار) تحت بند المعدات المملوكة للوحدات. وتؤكد اللجنة، في هذا الصدد، أهمية التسوية العاجلة للفواتير، لا سيما مع البلدان المساهمة بقوات.

٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن النفقات المقدرة بمبلغ ١٢,٨ مليون دولار تحت بند المعدات المملوكة للوحدات تمثل بكاملها التزاما غير مصفى وتبين فائض إنفاق مسقط قدره ٩,٣ مليون دولار. وتلاحظ اللجنة من تقرير الأداء أن احتياجات سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ قدرت أصلا بمبلغ ٦,٨ ملايين دولار (A/52/768، المرفق الثاني - باء، الفقرة ١٢)؛ وتحدد لزاما مبلغ ٥,٨ ملايين دولار لسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، منها ٢,٣ مليون دولار متضمنة في تقرير الأداء للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ووفقا لما ذكره الأمين العام، من المسقط أن مبلغا قدره ٧٠٠ ١٠٤ ١٥ دولار سيكون مطلوبا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ لسداد تكاليف المعدات الرئيسية بموجب الترتيبات الجديدة الخاصة بالإيجار الشامل للخدمات إلى ٣ كتائب (١٨٥ ٩٣٧ ١١ دولار)، وكذلك للاكتفاء الذاتي (٥١٥ ١٦٧ ٣ دولار) (المرجع نفسه، الفقرة ١٣).

٩ - ويساور اللجنة الاستشارية القلق الشديد لأن احتياجات سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ قد ازدادت من التقديرات الأصلية البالغة ٦,٨ ملايين دولار إلى ١٥,١ مليون دولار؛ بما في ذلك احتياجات للاكتفاء الذاتي تبلغ ٣,٢ ملايين دولار. وفضلا عن ذلك، يقدر الأمين العام الاحتياجات الحالية لسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات منذ بدء قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ حتى انتهاء ولايتها في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨ بمبلغ ٢٨,٣ مليون دولار (انظر A/52/805، المرفق الثاني - جيم، الفقرة ٣). وأبلغت اللجنة بناء على استفسارها، أن هذه الاحتياجات وضعت على أساس التطبيق بأثر رجعي للترتيبات الجديدة للإيجار الشامل للخدمات على الفترة التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

١٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه لم توقَّع أية اتفاقات بشأن الترتيبات الجديدة للإيجار الشامل مع حكومات البلدان الثلاثة المساهمة بقوات حتى تاريخ الجلسات، أي حتى ٣ آذار/ مارس ١٩٩٨. ولذلك تشير اللجنة إلى أن تقديرات سداد تكاليف المعدات المملوكة للقوات هي، في هذه المرحلة، مجرد إسقاطات. وتشعر اللجنة بالقلق لما يبدو أنه انحرافات عن الإجراءات بالنسبة للترتيبات الجديدة للمعدات المملوكة للوحدات. فمثلا لم يقم أحد من المقر بزيارة البعثة لمناقشة الترتيبات الجديدة لتلك المعدات مع الكتائب؛ ولم يشرك موظفو المقر في المفاوضات التي أجرتها البعثة بشأن الترتيبات الجديدة لتلك المعدات (وكان من أجروا المفاوضات مع البلدان المساهمة بقوات، في الواقع، ثلاثة موظفين مقدمين دون مقابل من ثلاثة بلدان)؛ وحتى تاريخ الجلسات لم تكن عمليات التفتيش على المعدات المملوكة للوحدات، المطلوبة بموجب الترتيبات الجديدة قد أجريت. وعلاوة على ذلك، حيث أن المعدات المملوكة للوحدات موجودة في مسرح العمليات بالفعل، هناك إمكانية قوية لأن تتضمن الترتيبات الجديدة للإيجار الشامل سداد الأمم المتحدة تكاليف معدات لم تكن لتطلبها أو تحتاجها لو اتبعت الإجراءات على النحو السليم. ومن ثم يبدو أن هناك ضعفا في هذه المرحلة في قدرة المنظمة على تنفيذ الترتيبات الجديدة للمعدات المملوكة للوحدات والاستفادة من هذه الترتيبات. ولذلك توصي اللجنة بأن يتخذ الأمين العام جميع التدابير اللازمة للاستعراض الكافي للاحتياجات المسقطة لسداد تكاليف المعدات في إطار الترتيبات الجديدة للإيجار الشامل، بما في

ذلك إجراء مكتب خدمات المراقبة الداخلية مراجعة حسابات خاصة فورية بشأن هذه المسألة، تتناول، في جملة أمور، الترتيبات الموضوعة لتطبيق الإجراءات الجديدة للمعدات المملوكة للوحدات.

١١ - وفيما يتعلق بالاحتياجات المقدرة للاكتفاء الذاتي التي تبلغ ٣,٢ ملايين دولار، تلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير الأداء أن سداد التكاليف على أساس الإيجار الشامل للخدمات والاكتفاء الذاتي قد أسفر عن انخفاض في الاحتياجات تحت بنود أخرى من الميزانية، كالتعديلات الطفيفة على الأماكن، وتحسين الطرق، وقطع الغيار وتصليح وصيانة المركبات، واستئجار المركبات، والاتصالات التجارية، وقطع غيار الاتصالات، وأثاث المكاتب، والمعدات واللوازم، وقطع غيار المعدات الأخرى، والخدمات التعاقدية، والخدمات واللوازم الطبية، ومعدات المراقبة، ومخزونات التموين والمخزونات العامة (A/52/768، المرفق الثاني - باء، الفقرة ١٣). غير أن اللجنة تشير إلى أن تقرير الأداء لا يتضمن معلومات عن الوفورات المحققة تحت بنود الميزانية هذه نتيجة للاكتفاء الذاتي من الأفراد العسكريين. وتوصي اللجنة بتضمين هذه المعلومات في تقارير أداء ميزانية جميع عمليات حفظ السلام التي تطبق عليها الترتيبات الجديدة للإيجار الشامل.

١٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن المبلغ المخصص للاكتفاء الذاتي وقدره ٣,٢ ملايين دولار مستحق السداد لثلاث كتائب عن الفترة من تاريخ الوصول إلى منطقة البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وأنه من غير الممكن تقدير كم الاحتياجات المخفضة تحت بنود الميزانية الأخرى نتيجة للاكتفاء الذاتي بأثر رجعي. إلا أن اللجنة تشير إلى أن البعثة قدمت لوازم وخدمات من ميزانيتها للأفراد العسكريين. ولذلك من المهم أن يوضح الأمين العام ويؤكد أن السداد بموجب الترتيبات الجديدة للإيجار الشامل المعقودة مع الحكومات المساهمة بقوات لا يشمل إمدادات الدعم والخدمات التي توفرها الأمم المتحدة للأفراد العسكريين.

١٣ - وتحت بند الميزانية ١ (ب)، الوحدات العسكرية، نتجت الوفورات التي بلغت ٧٠٠ ٦٠ دولار تحت بند الترفيه و ٤٠٠ ٢٤٥ دولار تحت بند البدل اليومي و ٤٠٠ ٩٨٤ دولار تحت بند تمركز القوات وتناوبها وإعادتها إلى الوطن، عن أن إحدى الوحدات لم تطلب السداد من الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، توصي اللجنة الاستشارية بأنه ينبغي على الإدارة عندما لا يطلب السداد بطريقة متسقة، أن تحصل على تأكيد مكتوب من الحكومة المعنية لعدم تقديم مثل هذه المطالبات في المستقبل.

١٤ - وكما تشير الفقرة ٩ من تقرير الأداء، يتعين على الجمعية العامة أن تتخذ إجراء بشأن الرصيد غير المستعمل الذي يبلغ إجماليه ١,٣ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد الرصيد غير المستعمل لحساب الدول الأعضاء بطريقة تحددها الجمعية العامة.

تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩

١٥ - تبلغ تقديرات تكاليف قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي إجماليا قدره ١٥,٧ مليون دولار للإبقاء على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨ وإجماليا قدره ٦,٦ ملايين دولار لتصفيتها بعد ذلك، بمجموع إجماليه ٢٢,٣ مليون دولار، كما يتبين في تقرير الأمين العام (A/52/805). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات المقدرة بإجمالي يبلغ ٢٢,٣ مليون دولار تمثل حوالي نصف الاعتمادات التي وافقت عليها الجمعية العامة لقوة الانتشار الوقائي لفترة الإثني عشر شهرا التي تنتهي في ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٨ بكاملها (إجمالي ٤٦,٥ مليون دولار). وتوصي اللجنة في الفقرة ٢٣ أدناه باعتماد إجماليه ٢٠ مليون دولار، بتخفيض قدره ٢,٣ مليون دولار.

١٦ - وقد مدد مجلس الأمن بموجب قراره ١١٤٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة أخيرة حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، مع سحب العنصر العسكري عقب ذلك فورا. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المجلس طلب إلى الأمين العام في الفقرة ٢ من القرار نفسه أن يقدم إليه تقريرا بحلول ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن طرائق إنهاء قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وأن يقدم توصيات بشأن نوع الوجود الدولي الأنسب لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وتوضح اللجنة أن التقديرات الواردة في تقرير الأمين العام وضعت على أساس افتراض أن تواجد الأفراد العسكريين والشرطة المدنية بالبعثة سينتهي على مراحل مع نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ ولا تعبر عن الاحتياجات الخاصة بأي تواجد ممكن للأمم المتحدة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

١٧ - ووفقا لما ذكره الأمين العام، سيكتمل إنهاء تواجد ٧٥٠ من الجنود و ٣٥ مراقبا عسكريا و ٢٦ من الشرطة المدنية بنهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ويتضمن المرفق الرابع للتقرير جدولا زمنيا للإنهاء المرحلي لخدمة الأفراد العسكريين والمدنيين.

١٨ - ويقدم المرفق الأول للتقرير تحليلا لتقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ويحتوي العمود ١ من المرفق، لغرض المقارنة، على تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، كما اقترحها الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٧ (A/51/508/Add.3). وهذا، في رأي اللجنة الاستشارية، يشير إلى عدم الاتساق في عرض وثائق الميزانية. وتذكر اللجنة بأن المرفق الأول لتقرير الأمين العام عن تقديرات تكاليف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/52/775/Add.1) يتضمن معلومات عن الاعتمادات الموزعة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بدلا من تقديرات مقترحة.

١٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الاحتياجات المقترحة التي تبلغ ١٥,٧ مليون دولار مقدرة لإبقاء البعثة خلال فترة شهرين فقط (تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٩٨). وأكبر اعتماد مفرد من مجموع الـ ١٥,٧ مليون دولار هو ٩,٦ ملايين دولار لسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات. وقد قدر هذا المبلغ على أساس تطبيق الترتيبات الجديدة للسداد بأثر رجعي. وفيما يتعلق بالاحتياجات المقترحة البالغة ٩,٦ ملايين دولار

لسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، والاحتياجات التي تبلغ ٠,٤ من ملايين الدولارات للاكتفاء الذاتي، تشير اللجنة إلى ملاحظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات ٩ إلى ١٢ أعلاه. وتلاحظ اللجنة أيضا من التقرير أن هناك اعتمادا للاكتفاء الذاتي مدرج تحت بنود الميزانية المناسبة حسب طبيعة التكاليف (A/52/805، المرفق الثاني - جيم، الفقرة ٤). وتشير اللجنة إلى أن احتياجات الاكتفاء الذاتي مدرجة في تقرير أداء قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ تحت بند المعدات المملوكة للوحدات. وهذا يبين عدم اتساق في عرض ميزانيات عمليات حفظ السلام.

٢٠ - وفيما يتعلق بالاحتياجات المقترحة لقطع الغيار والتصليح والصيانة التي تبلغ ٠٠٠ ٣١٢ دولار، والواردة تحت البند ٩ من الميزانية، معدات أخرى، أوضحت الأمانة العامة، بناء على الاستفسار، أن هذا الاعتماد يشمل ٩٠٠ ٥٧ دولار للصيانة المستمرة لمعدات قوة الانتشار الوقائي، فضلا عن ١٠٠ ٢٥٤ دولار لتجديد معدات النقل (٦٠٠ ١١٣ دولار) ومعدات الاتصالات (١٠٠ ٦٩ دولار) تحول إلى قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي. وستحمَّل ميزانية قوة الانتشار الوقائي تكلفة التجديد. ولا تتضمن ميزانية قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ اعتمادا لتجديد المعدات المتلقاة من البعثات المنتهية.

٢١ - وقُدمت إلى اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، قائمة بالمهام التي سيقوم بها فريق التصفية في منطقة البعثة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وفي المقر من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ١٩٩٩. وهذه المعلومات مستنسخة في مرفق هذه الوثيقة. وتعتقد اللجنة أنه ينبغي بذل الجهود للتعجيل بتخفيض الأفراد المدنيين بالبعثة أثناء فترة تصفيتها، لا سيما أثناء الأشهر من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وفي الوقت نفسه، تؤكد اللجنة أهمية استبقاء الموظفين الأكثر خبرة ليؤدوا مهام التصفية.

٢٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٢ من التقرير أن التغييرات التي تبلغ ٢٠٣ وظيفة في الجدول الحالي لملاك الموظفين، نتيجة تخفيض العنصر العسكري للبعثة من ٠٥٠ ١ فردا إلى ٧٥٠ فردا، تعبر عن تخفيض مجموع ١٤ وظيفة (٤ وظائف دولية و ١٠ محلية) لإبقاء البعثة أثناء تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٨. وتشير اللجنة إلى أنه بينما تحقق تخفيض القوات بنهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، سيبقى قوام الموظفين الدوليين والمحليين دون تغيير (٢٠٣) حتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٨. وتشير اللجنة أيضا إلى ارتفاع معدل الشواغر في قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي أثناء الفترة المالية الحالية (١٥ في المائة للموظفين الدوليين والمحليين كليهما في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٨). كما يبدو الهيكل المدني للبعثة أثناء الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ كثيفا جدا، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أنه لن يكون موجودا في منطقة البعثة أثناء تلك الفترة أفراد عسكريون أو شرطة مدنية. وتوصي البعثة ببذل الجهود للتعجيل بتخفيض الهيكل المدني للبعثة أثناء الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

٢٣ - ويقترح الأمين العام في تقريره أن تعتمد الجمعية العامة مبلغا إجماليا قدره ٢٢,٣ مليون دولار لإبقاء قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وتصفيتها خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (A/52/805، **الفقرة ٢٣). وتوصي اللجنة الاستشارية، مع أخذ تعليقاتها وملاحظاتها الواردة في الفقرات أعلاه في الاعتبار، بأن تعتمد الجمعية العامة للبعثة مبلغا إجماليا قدره ٢٠ مليون دولار للفترة قيد الاستعراض.**

المرفق

الوظائف التي سيؤديها فريق التصفية في منطقة البعثة في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

- استعراض الحسابات مع شعبة الحسابات قبل الانسحاب من البعثة
- ضمان تجهيز المطالبات التجارية قبل الانسحاب النهائي للموظفين الأقدم من الميدان
- مطالبة البعثة باستكمال الحالات المعروضة على مجلس استعراض المطالبات ومجلس حصر الممتلكات ومجلس التحري لتقرير المبالغ المنتظر استلامها
- استعراض صيغة نموذجية للتصرف في الأصول وجداول استهلاك القيمة وتقديمها إلى البعثة
- كفالة الإعداد النهائي للتقرير عن التصرف النهائي في الأصول قبل مغادرة كبير الموظفين الإداريين/كبير الموظفين الماليين
- متابعة تقارير الاستلام والتفتيش الواردة من البعثات المتلقية للمعدات واللوازم
- كفالة إجراء مراجعة حسابات داخلية نهائية قبل انسحاب الموظفين الأقدم
- تقديم المساعدة إلى وحدة الاستعراض الإداري بشأن ملاحظات مراجعة الحسابات
- كفالة تحصيل قيمة المكالمات الهاتفية الخاصة التي لم تُدفع بعد قبل إغلاق البعثة
- استعراض تقارير توزيع الحصص، لا سيما الالتزامات غير المدفوعة، بالاشتراك مع دائرة المشتريات والنقل
- جمع البيانات ذات الصلة اللازمة لتقرير الأداء المالي من قسم السوقيات والاتصالات ودائرة إدارة شؤون الموظفين والدعم
- كفالة متابعة المقر وتنفيذه للمبادئ التوجيهية لفترة الستة أشهر السابقة للانسحاب
- متابعة حالة الإجراءات المتخذة أثناء المرحلة الأولى مع موظفي التصفية الذين تعيّنهم دائرة إدارة شؤون الموظفين والدعم ودائرة السوقيات والاتصالات
- إجراء استعراض مع شعبة الحسابات لمركز الحسابات الميدانية، قبل إغلاق المكتب الميداني بثلاثة أشهر

- استعراض خطة العمل المقدمة من البعثة وتقديم توصيات بشأن الشؤون التي لم تكتمل

- التحقق من تقديم جميع حالات الشطب وفقا للنظم والقواعد المالية

- قيام موظف تصفية تسميه دائرة الإدارة والدعم الماليين باستعراض الشؤون مع كبير الموظفين الإداريين/كبير الموظفين الماليين قبل إقفال الحسابات وإحالتها إلى المقر

المهام التي سيؤديها فريق التصفية في المقر في نيويورك في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ١٩٩٩

- إجراء استعراض نهائي بالاشتراك مع مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

- إجراء متابعة لجميع الحسابات المنتظر استلامها/ دفعها التي لم تسدد بعد

- الاستعراض النهائي لجميع حالات المنازعة للسلف القابلة للاسترداد محليا، التي من قبيل فواتير الهاتف غير المدفوعة والحالات المعروضة على مجلس حصر الممتلكات

- إعداد دعاوى الشطب النهائية، بما في ذلك السلف القابلة للاسترداد محليا من الموظفين والبائعين والحكومات والوكالات

- تنفيذ التعديلات اللازمة للحسابات بعد استعراض السلف القابلة للاسترداد محليا

- إعداد قسائم صرف يدوية تدمج حسابات الدفاتر الفرعية لنظام "صن" للوارد/المدفوع المنتظر مع نظام الأمم المتحدة للمحاسبة

- إعداد سجل لقسائم الصرف الداخلية غير المدفوعة

- تسليم الحسابات إلى شعبة الحسابات

- إعداد مشروع تقرير أداء مع إيضاحات وتبريرات، لتقديمه إلى مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

- كفالة إكمال التقرير الإداري النهائي عن الدروس المستفادة قبل مغادرة كبير الموظفين الإداريين/ كبير الموظفين الماليين.

- - - - -